

إشكالية إنتاج المعطيات الاقتصادية الكلية في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (S.C.E.A)

ملخص

يتطلب إنتاج معطيات اقتصادية كلية عملية دقيقة و ذات مصداقية ونظام للمحاسبة الوطنية متناسق و مصادر إحصائية تستطيع تزويد هذا النظام بمادته الأولية من الإحصاءات ذات نوعية جيدة. فهل جزائر بداية القرن الحادي و العشرين الذي سمي، مسبقاً، قرن الاقتصاد الجديد : اقتصاد المعلومات، تملك نظاماً للمحاسبة الوطنية ذو مصداقية في بنائه المنهجي؟ هل المصادر الإحصائية تزود هذا النظام بإحصاءات دقيقة و جيدة؟ هل منتج نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية: نظام المحاسبة الوطنية المعتمد في الجزائر، يصل إلى مستخدميه في الوقت اللازم و لكل المواقع؟ هي تساؤلات تستمد شرعيتها من وضعية الأدبيات و البحوث الاقتصادية في الجزائر الفقيرة إلى معطيات اقتصادية كلية دقيقة و ذات مصداقية.

أ/ محمد الطاهر درويش
كلية العلوم الاقتصادية
جامعة منتوري
قسنطينة، الجزائر

ونحن في بداية الألفية الثالثة و القرن الحادي والعشرين الذي سمي، مسبقاً، بقرن الاقتصاد الجديد : اقتصاد المعلومات ؛ نجد الدول المتقدمة في الغرب تهتم بتطوير أنظمتها المحاسبية الوطنية لإنتاج معطيات اقتصادية كلية "Données macroéconomiques" تتميز بالدقة و المصداقية تسمح لها بمعرفة كل صغيرة و كبيرة حول اقتصادياتها، معتبرة هذه المعطيات كمنتوج يساهم في تشكيل الثروة الوطنية (1) . ففي سنة 1993 عدل و نقح نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة لسنة (1968) SCN-ONU (2). لقد تطلب هذا التعديل عمل خمس منظمات دولية (3) بخبرائها و إمكاناتها المادية و التكنولوجية المتطورة لمدة تفوق سبع سنوات كاملة. هذا الاهتمام الملحوظ من دول في مستوى الدول الغربية يكفي لوحده إبراز مدى أهمية نظام

Résumé

Le processus de production de données macro-économiques fiables exige, d'une part, un système de Comptabilité Nationale d'une construction méthodologique cohérente et, d'autre part, des sources statistiques capables de fournir à ce système sa matière première en statistique de qualité irréprochable.

المحاسبة الوطنية و ضرورة نشر ثقافة التعامل بالرقم المحاسبي، منتوج هذا النظام، على مستوى الأدبيات الاقتصادية و البحث العلمي الاقتصادي.

لقد ظهرت المحاسبات بمختلف أنواعها عبر تاريخ البشرية كثنائية لمتطلبات أمتها تطورات الوحدات الاقتصادية من حيث الحجم و النشاط. و الوحدات الاقتصادية، التي هي شخصيات طبيعية أو معنوية (اعتبارية) تستطيع أن تشكل مركزا لقرارات اقتصادية تتعلق بعمليات اقتصادية مثل الإنتاج و الاستهلاك و التراكم، ... الخ، كانت في بداية ممارسة البشرية للنشاط الاقتصادي بسيطة لا تتطلب مسك دفاتر لتتبع هذا النشاط الذي كان محصورا في الصيد ثم الزراعة، و توزيع منتوج هذا النشاط على أفراد القبيلة و العشيرة. بعد

تطور البشرية الذي صاحبه تطور الوحدات الاقتصادية حجما و نشاطا ظهرت الحاجة إلى مسك دفاتر. سميت هذه الدفاتر بمحاسبة المؤسسة (الوحدة الاقتصادية) "Comptabilité d'entreprise" و هي دفاتر تصف، من جهة، وضعية المؤسسة و تستخدم، من جهة ثانية، في اتخاذ القرارات المستقبلية للمؤسسة. في القرن العشرين و بعد التطورات التي حدثت على المستوى السياسي ممثلة في ظهور الدولة الاشتراكية، من ناحية، بعد ثورة أكتوبر 1917 في روسيا و التي كان من مهامها الأساسية التحكم في العملية الاقتصادية، و ظهور الدول المستقلة، من ناحية ثانية، و التي كان عليها تسيير العملية التنموية عن طريق السياسات الاقتصادية و التخطيط. كما أن التطورات التي وقعت أيضا على المستوى الاقتصادي ممثلة في أزمة 1929 و ما نجم عنها من إعادة الاعتبار للتحليل الاقتصادي الكلي على يد كينز الذي نادى بوجوب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. هذه التطورات، مجتمعة، أسندت للدولة مهمة توجيه الاقتصاد الوطني و تسييره. هذه المهمة الجديدة للدولة جعلت من حكومتها أو وزارتها للاقتصاد مجلسا إداريا لوحدة اقتصادية عملاقة هي الاقتصاد الوطني. إن تسيير هذه الوحدة ولد الحاجة إلى مسك دفاتر من نوع جديد تختلف شكلا و منهجا عن دفاتر محاسبة المؤسسة. سميت هذه الدفاتر بالمحاسبة الوطنية التي هي تعبير كمي عن النظرة الكلية لواقع الاقتصاد الوطني. يتجسد هذا التعبير الكمي في إنتاج معطيات رقمية تصف واقع الهيكل الاقتصادي، من جهة، و تستخدم كأداة لتحليل و بناء السياسات و تهيئة الخطط لتطوير و تنمية هذا الهيكل، من جهة ثانية.

إن إنتاج الرقم المحاسبي الوطني يتطلب منهجية تجعل منه رقما دقيقا ذو مصداقية كافية. هذه المنهجية تتجسد في بناء نظام للمحاسبة الوطنية بحيث يشكل هذا النظام قالباً "un moule" تصب فيه المعلومات الإحصائية فيخرجها في شكل معطيات رقمية كلية مترابطة و متناسقة، ذات دلالة اقتصادية تجد قبول لدى الجهات المستخدمة لها من

Est-ce que l'Algérie de ce début de XXI^es, appelé aussi siècle de la Nouvelle Economie - l'Economie de l'Information - possède un système de Comptabilité Nationale qui soit fiable dans sa construction méthodologique? Est-ce que les sources statistiques fournissent de bonnes statistiques à ce système? Est-ce que le produit du Système des Comptes Economiques Algériens (SCEA) : système de comptabilité nationale en Algérie, arrive en temps voulu à ses utilisateurs?

Telles sont les questions qui trouvent leur légitimité dans l'état de la littérature et de la recherche économiques en Algérie, actuellement pauvre en données macro-économiques fiables.

اقتصاديين و باحثين... الخ. و مثل النظام المحاسبي الوطني في بنائه المنهجي كمثال مصنع في بنائه التكنولوجي و التنظيمي فإن جودة منتوجه مشروطة بجودة المادة الأولية، من جهة، و جودة أداء المصنع تكنولوجيا و تنظيميا، من جهة ثانية. و رداءة المادة الأولية أو رداءة المصنع أو كليهما يؤدي حتما إلى رداءة المنتج. كذلك رداءة المادة الأولية للنظام المحاسبي المتمثلة في المعطيات الإحصائية أو رداءة البناء المنهجي للنظام المحاسبي أو كليهما يعني رداءة منتج هذا النظام المتمثل في المعطيات الاقتصادية الكلية. و تظل جودته مشروطة بجودة كل من الإحصائيات و النظام المحاسبي الوطني.

فهل تتوفر جزائر الألفية الثالثة على نظام للمحاسبة الوطنية ذو بناء منهجي يسمح بإنتاج معطيات كلية جيدة؟ هل الجهاز الإحصائي الوطني قادر على تزويد هذا النظام بمادة أولية (إحصاءات) جيدة؟ هل منتوجات النظام المحاسبي الوطني الجزائري: نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (4) (S.C.E.A) System des Comptes Economiques Algériens تنتج بصورة دورية و منتظمة؟ و هل تصل إلى مستخدميها بالسرعة اللازمة و لجميع المواقع المستخدمة؟

هي تساؤلات تستمد شرعيتها من واقع الأدبيات و البحوث الاقتصادية و مجال الإعلام، التي يلاحظ عليها الفقر إلى معطيات كلية دقيقة تعطي لهذه الأدبيات و البحوث و الإعلام مصداقية كافية. و هي تساؤلات جوهرية و ذات أهمية لا يسع هذا المقال الإجابة عنها مجتمعة. الأمر الذي سيجعله يركز، في إطار الإجابة على التساؤل الأول، على أول و أهم عنصر للبناء المنهجي لنظام للمحاسبة الوطنية و المتمثل في منهجية تحديد مجال الملاحظة لهذا النظام لتؤجل بقية عناصر هذا التساؤل لمقالات أخرى، بمشيئة الله. كما سيحاول الإجابة عن إشكالية دورية و انتظام إنتاج المعطيات الكلية و وصولها في وقتها لمستخدميها عند التعرض بالتحليل للجزء الثالث من العنصر الأول الخاص بتحديد مجال الملاحظة، و هو التحديد الزمني لهذا المجال. أما التساؤل الثاني و الخاص بالجهاز الإحصائي و مدى قدرته على تزويد النظام المحاسبي بمادته الأولية من الإحصاءات فيحتاج بدوره لمقال لوحده.

بالنسبة للتساؤل الأول يمكن القول أن الجزائر كانت من بين الدول المتخلفة التي كانت سباقة إلى استخدام المحاسبة الوطنية. فبعد استقلالها سنة 1962 قدمت خلال سنتي 1964 و 1965 الحسابات الوطنية للجزائر المستقلة الخاصة بالسنة المحاسبية 1963 و هذا وفق نظام المحاسبة الوطنية (5) ليأخذ هذا النظام فيما بعد أسم نظام المحاسبة الوطنية الجزائرية (C.N.A) Systeme de la Comptabilité Nationale Algérienne. بعد سنة 1975 بدأ العمل بنظام جديد يسمى نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (S.C.E.A) و الذي لا يختلف في الحقيقة عن النظام القديم (6). مع العلم أن جوهر أي نظام للمحاسبة الوطنية يتحدد بمنهجية حصره مجال ملاحظته و بالأخص طريقة تحديده لدائرة الإنتاج، و تحديد هذه الدائرة يعتمد في كل من النظامين على المفهوم السوقي للإنتاج.

فكيف كان البناء المنهجي لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية؟ يتم البناء المنهجي

لأي نظام محاسبي وطني على أعمدة أساسية هي :

- 1 - منهجية تحديد مجال الملاحظة للنظام المحاسبي الوطني الذي يتم بموجبها، من جهة، حصر الوحدات الاقتصادية الداخلية التي تكون عملياتها محل ملاحظة النظام المحاسبي. كما يتم، من جهة ثانية، حصر الوحدات الاقتصادية من بين هذه الوحدات الداخلية التي تقوم بعملية الإنتاج جوهر كل العمليات الاقتصادية و سابقة ضرورية لها والتي توجد بوجوده و تنعدم بانعدامه. فعملية إنتاج السلع سابقة لاستهلاكها أو تخزينها أو تصديرها و لا يمكن استهلاكها، تخزين أو تصدير سلع لم يسبق إنتاجها. و يتم أخيرا، من جهة ثالثة، تحديد الزمن الذي تتم من خلاله الملاحظة و الذي قد يكون لحظة أو فترة و بمعنى آخر التحديد الزمني لمجال الملاحظة.
- 2 - منهجية تحديد عناصر مجال الملاحظة الذي يتم بموجبها تجميع، من ناحية، الوحدات الاقتصادية الابتدائية داخل متعاملين اقتصاديين للمحاسبة الوطنية هم القطاعات و الفروع الاقتصادية. و يتم، من ناحية ثانية، تجميع العمليات الاقتصادية التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية الابتدائية داخل أنواع مختلفة من العمليات حسب طبيعتها و موضوعها.
- 3 - منهجية تقييم الإنتاج و استخداماته من باقي العمليات على السلع و الخدمات. بمعنى تحديد جهاز للأسعار يجعل الأرقام المنتجة متناسقة.
- 4 - منهجية بناء الهيكل المحاسبي الذي يتكون من علاقات وحسابات و جداول تمثل قالباً تصب فيه المعطيات الإحصائية بعد تصنيفها و تجميعها حسب المنهجيات السابقة فيخرجها في شكل معطيات مترابطة و متناسقة جاهزة للاستخدام من طرف الجهات المستخدمة لها.

1 - تحديد مجال الملاحظة في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية

تعتبر عملية تحديد مجال الملاحظة للمحاسبة الوطنية العملية الرئيسية في بناء نظام للمحاسبة الوطنية. تشكل عمليتا تحديد حدود الاقتصاد الوطني، و تحديد دائرة الإنتاج حجر الزاوية في هذا البناء، فهما، كما يرى الأستاذ قادة أقاسم (7) بمثابة هوية النظام المحاسبي. فطريقة تحديد النظام المحاسبي لحدود الاقتصاد الوطني، من جهة، و طريقته تحديده لدائرة الإنتاج بصورة خاصة، من جهة ثانية، تسمح بمعرفة مدلول الأرقام المحاسبية المنتجة من طرف هذا النظام. و بفضلهما يمكن حصر الوحدات الاقتصادية الداخلية، من ناحية، و حصر العمليات الإنتاجية لهذه الوحدات، من ناحية أخرى. تهدف عمليتا الحصر بالدرجة الأولى إلى ملاحظة تأثير الوحدات الاقتصادية في الأشياء الاقتصادية الحقيقية و المالية التي ينجم عنها عمليات اقتصادية. هدف المحاسبة الوطنية هو تقييم هذه العمليات ثم تصنيفها و تسجيلها خلال فترة معينة قد يكون لحظة أو فترة زمنية و هو ما يعرف بالتحديد الزمني لمجال الملاحظة للمحاسبة الوطنية.

1.1- تحديد حدود الاقتصاد الوطني

نعني بتحديد حدود الاقتصاد الوطني، حصر الوحدات الاقتصادية الداخلية عن

غيرها بهدف احتساب عملياتها الاقتصادية كعمليات داخلية قام بها الاقتصاد الوطني. و إذا كانت عملية الحصر هذه لا تمثل إشكالا بالنسبة لمحاسبة المؤسسة، إذ يمكن تحديد حدود المؤسسة بالوحدات التابعة لها بسهولة، فإنها على عكس ذلك تعد إشكالا بالنسبة للمحاسبة الوطنية يجب حله. فمثلا هل الشركة الإيطالية التي تقوم بعمليات إنتاجية داخل الحدود الإقليمية للجزائر خلال فترة معينة يحتسب إنتاجها إنتاجا جزائريا؟ هذا الأمر يختلف فيه اثنان ولكل حجته. فمنهم من يعتبر هذا الإنتاج ليس جزائريا لأن المؤسسة المنتجة ليست ذات جنسية جزائرية. و منهم من يعتبره إنتاجا جزائريا باعتبار حصوله داخل الجزائر. و منهم من يشترط أن يكون لهذه المؤسسة مركز مصلحة " Centre d'intérêt" داخل الاقتصاد الوطني، ليحتسب إنتاجها إنتاجا جزائريا.

انطلاقا من هذا يمكن للمحاسبة الوطنية استخدام ثلاثة مؤشرات لحل إشكالية تحديد حدود الاقتصاد الوطني: مؤشر الجنسية "Critère de nationalité"؛ مؤشر الإقليم "Critère de territoire"؛ مؤشر الإقامة "Critère de résidence" (8).

1.1.1- مؤشر الجنسية

حسب هذا المؤشر تعتبر وحدة اقتصادية داخلية إذا كانت جنسيتها وطنية. و عليه تكون عمليات الاقتصاد الوطني من إنتاج و استهلاك... الخ هي تلك العمليات التي تقوم بها مثل هذه الوحدة. و بناء على هذا المؤشر يكون الداخل عبارة عن مجموع الوحدات الاقتصادية ذات الجنسية الوطنية. أما الخارج فهو مجموع الوحدات الاقتصادية ذات الجنسية الأجنبية. و بالتالي تكون عملية التصدير هي انتقال السلع و الخدمات الإنتاجية، بصورة نهائية، من ذوي الجنسية الوطنية إلى غيرهم و يكون الاستيراد عكس ذلك. إن تحديد الوحدات الاقتصادية الداخلية حسب هذا المؤشر يصطدم بصعوبة الحصر الإحصائي لهذه الوحدات التي قد تتوزع عبر الأنحاء المختلفة من العالم. كذلك ما الفائدة التحليلية من حساب عمليات اقتصادية لوحدة اقتصادية قد لا يربطها بالاقتصاد الوطني سوى جنسيتها إذا كانت بعيدة عن هذا الاقتصاد وحركيته وانعدمت تحويلاتها أو تكاد لتدعيم دخل الوطن؟ لهذا نرى اللافائدة من إعداد حسابات وطنية تعتمد مؤشر الجنسية في تحديد حدود الاقتصاد الوطني. و في الواقع لا يوجد نظام للمحاسبة الوطنية يعتمد هذا المؤشر (9).

2.1.1- مؤشر الإقليم

تعتبر وحدة اقتصادية داخلية حسب هذا المؤشر إذا قامت بعمليات اقتصادية داخل الحدود الإقليمية للوطن. و عليه تكون عمليات الاقتصاد الوطني هي تلك العمليات التي تتم داخل الإقليم الجغرافي للوطن. و بالتالي تتطابق حدود الاقتصاد الوطني مع حدود الإقليم الوطني. و بناء عليه يكون الداخل هو عبارة عن مجموع الوحدات الاقتصادية التي تقوم بعمليات اقتصادية داخل الحدود الإقليمية للوطن؛ و يكون الخارج عبارة عن مجموع الوحدات الاقتصادية التي تقوم بعملياتها خارج هذه الحدود. و عليه تكون عملية التصدير، حسب هذا المؤشر، هي انتقال السلع و الخدمات الإنتاجية، بصورة نهائية، من

داخل الإقليم إلى خارجه، و تكون عملية الاستيراد عكس ذلك. تحديد الوحدات الاقتصادية الداخلية، حسب هذا المؤشر، هو ممكن عمليا و سهلا نسبيا، إذ يكفي حصر و تصنيف ثم احتساب العمليات التي تمت داخل حدود الإقليم الوطني و التي قام بها متعاملون اقتصاديون متواجدون داخل هذا الإقليم من ذوي الجنسية الوطنية أو من الأجانب. و بالمقابل لا تحتسب عمليات المواطنين التي تمت خارج هذه الحدود. السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل عملية الحصر هذه تعكس فعلا حركية الهيكل الاقتصادي الوطني؟ هذه الحركية التي قد تمتد إلى خارج حدود الوطن الإقليمية. فمثلا وحدة اقتصادية وطنية تقوم بعمليات اقتصادية خارج الوطن: هل من الفائدة التحليلية ألا تحتسب هذه العمليات كعمليات داخلية؟ إذا ظلت هذه الوحدة مرتبطة مصلحيا بالاقتصاد الوطني بمعنى ظل لها مركز مصلحة داخل هذا الاقتصاد. كذلك هل من الفائدة احتساب عمليات وحدة اقتصادية أجنبية كعمليات داخلية إذا كانت تتواجد داخل الإقليم الوطني بصفة مؤقتة و مركز مصلحتها يوجد خارج هذا الإقليم؟ برأينا يشكل معيار مركز المصلحة هذا أهم معيار يمكن اتخاذه بعين الاعتبار عند احتساب العمليات الداخلية من غيرها للاقتصاد الوطني. تتمثل هذه المصلحة في العلاقة الجدلية التي تربط الوحدة الاقتصادية بالاقتصاد الوطني. إن توفر هذه العلاقة يؤهل، برأينا، الوحدة الاقتصادية لأن تكون داخلية مهما كانت جنسيتها.

3.1.1- مؤشر الإقامة

إذا كان مؤشر الجنسية يقوم بحصر و احتساب عمليات الوحدات الاقتصادية ذات الجنسية الوطنية دون مراعاة ارتباطها مصلحيا بالاقتصاد الوطني. و مؤشر الإقليم يستبعد حساب عمليات وحدات ذات الجنسية الوطنية و التي تقوم بعملياتها خارج الإقليم الوطني رغم ارتباطها مصلحيا بالاقتصاد الوطني. فإن مؤشر الإقامة هو حل لهذا الإشكال بتركيزه في تحديد و حصر الوحدات الاقتصادية الداخلية على مركز المصلحة. فبحسب هذا المؤشر تكون وحدة اقتصادية مقيمة إذا كان لها مركز مصلحة داخل حدود الاقتصاد الوطني. و يكون لهذه الوحدة مركز مصلحة إذا قامت بعمليات اقتصادية خلال سنة أو أكثر داخل هذه الحدود. و تتكون حدود الاقتصاد الوطني من الحدود الإقليمية للوطن بما في ذلك المياه الإقليمية الوطنية و الفضاء الجوي الوطني مضافا إليها الجيوب الإقليمية الوطنية "Enclaves territoriales nationales" مثل السفارات الوطنية بالخارج و مراكز البحث الوطنية في دول أجنبية منقوصا منها الجيوب الإقليمية الأجنبية داخل الوطن مثل السفارات و مراكز البحث الأجنبية بالوطن و مقرات المنظمات الدولية المتواجدة داخل البلد. هكذا فإن مؤشر الإقامة يحتسب، من جهة، عمليات ذوي الجنسية الوطنية بشرط أن يكون لهم مركز مصلحة داخل حدود الاقتصاد الوطني، سواء تمت هذه العمليات داخل أو خارج الحدود الإقليمية الوطنية. كما يستبعد، من جهة ثانية، عمليات ذوي الجنسية أو غيرها و لو تمت داخل الإقليم إذا لم يكن لها مركز مصلحة داخل الاقتصاد الوطني.

يتحدد الداخل حسب هذا المؤشر بالوحدات الاقتصادية المقيمة و يكون الخارج عبارة

عن الوحدات الاقتصادية غير المقيمة. و عليه تكون عملية التصدير هي انتقال السلع و الخدمات الإنتاجية، بصورة نهائية، من وحدات اقتصادية مقيمة إلى وحدات غير مقيمة. و يكون الاستيراد عكس ذلك. هكذا فإن عمليتي التصدير و الاستيراد قد تتم في مكان واحد يتواجد فيه المصدر و المستورد متجاورين. فالسفارة البرازيلية في حيدرة التي تتجاوز مع محل لبيع سلع استهلاكية تعتبر مشترياتها من هذا المحل التجاري تصديرا من وجهة نظر الاقتصاد الجزائري و بالمثل مشتريات السفارة الجزائرية، بألمانيا، من السوق الألمانية تعتبر استيرادا باعتبار هذه السفارة جيبا إقليميا وطنيا بألمانيا باعتبار أن السوق الألمانية تتشكل من وحدات غير مقيمة.

إن تحديد حدود الاقتصاد الوطني وفق مؤشر الإقامة يخضع بالدرجة الأولى لاعتبارات اقتصادية تتجسد في مفهوم مركز المصلحة دون اعتبارات الجنسية و الإقليم الجغرافي. فجنسية الوحدة الاقتصادية أو تواجدها المؤقت داخل الإقليم الجغرافي ليس هما المحددان لاعتبار عمليات هذه الوحدة كعمليات داخلية، بل العلاقة الجدلية التي تربط هذه الوحدة الاقتصادية بالاقتصاد الوطني و حركيته، هي المحدد الرئيسي لاعتبار عملياتها و احتسابها كعمليات داخلية و هو ما يشكل فعلا أساسا لمحاكاة اقتصادية.

إن نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (SCEA) الذي اعتمد مؤشر الإقامة في تحديد حدود الاقتصاد الوطني، تعتبر عملية الاعتماد هذه قفزة نوعية نسبة إلى نظام المحاسبة الوطنية الجزائرية (C.N.A) السابق الذي كان يعتمد مؤشر الإقليم في تحديد هذه الحدود. و عليه إذا علمنا أن الإنتاج الكلي الخام بلغ في الجزائر خلال السنة المحاسبية 1996 بملايين الدينارات 3.390.652,6 فإن مؤشر الإقامة المعتمد من طرف نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية، الذي تم بموجبه حساب هذا الرقم يسمح لنا بالقراءة الأولى له على النحو التالي :

- بلغ مجموع الإنتاج الخام للوحدات الاقتصادية الإنتاجية المقيمة ما قيمته 3.390.652,6، بمعنى أن هذا الرقم يضم قيمة ما أنتجته الوحدات الوطنية كما يعرفها مؤشر الإقامة.

إلا أن إشكالية نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية تتمثل في اختراقه لهذا المؤشر الذي يعتمد. فباعتمادنا، مثلا، على جدول المدخلات - المخرجات لسنة 1989 Tableau Entrées-Sorties (10) (T.E.S) نلاحظ أنه يقسم الاستهلاك النهائي للعائلات إلى ثلاثة أنواع :

- الاستهلاك النهائي داخل حدود الاقتصاد الوطني للعائلات المقيمة.
- الاستهلاك النهائي خارج حدود الاقتصاد الوطني للعائلات المقيمة.
- الاستهلاك النهائي داخل حدود الاقتصاد الوطني للعائلات غير المقيمة.

و يؤكد أن الاستهلاكات النهائية التي تظهر في جدول المدخلات - المخرجات هي استهلاكات تتم داخل حدود الاقتصاد الوطني بما في ذلك الاستهلاك الذي يقوم به غير المقيمين لكنها تستبعد الاستهلاكات التي تقوم بها في الخارج للعائلات المقيمة. وهو أمر يؤدي إلي استبعاد الخدمات المستهلكة في الخارج من طرف العائلات، من

الواردات. كما تستبعد من الصادرات الخدمات المستهلكة داخل حدود الاقتصاد الوطني من طرف العائلات غير المقيمة.

إن خروج نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (S.C.E.A) على منطلقات حددها و مفاهيم عرفها في مجال ملاحظته، هو أمر يؤدي إلى اختلال النسق المنهجي و المحاسبي و اختلال على المستوى المفهوماتي لترابط المفاهيم و تناسقها بعضها ببعض. فهو عند إعدادة لجدولي 1979 و 1989 يستخدم مؤشر عبور الحدود (11) Franchissement du territoire في تعريف التصدير و الاستيراد و هو مؤشر لم تستخدمه المحاسبة الوطنية أبداً. إن هذا الخروج عن عرف المفاهيم المحاسبية الوطنية عموماً و عن مفهوم نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية نفسه للتصدير و الاستيراد كان بهدف استخدام الإحصاءات الجمركية كحل لمشكل شح المصادر الإحصائية في تزويد المحاسبة الوطنية بمادتها الأولية.

بعد تحديد حدود الاقتصاد الوطني وفق أحد المؤشرات السالفة الذكر تقوم المحاسبة الوطنية بتحديد الوحدات الإنتاجية من غيرها، أي تحديد، من ضمن الوحدات الاقتصادية الداخلية، الوحدات التي تقوم بعمليات إنتاجية تحدد دائرة الإنتاج.

1.2- تحديد دائرة الإنتاج

تعتبر عملية تحديد دائرة الإنتاج حجر الزاوية الثاني و الأهم في بناء نظام للمحاسبة الوطنية. و نعني بتحديد دائرة الإنتاج حصر الوحدات الاقتصادية الداخلية التي تقوم بعمليات إنتاجية. فإذا كانت عملية الحصر هذه لا تمثل إشكالا بالنسبة لمحاسبة المؤسسة، فهي بالمقابل تشكل في المحاسبة الوطنية إشكالية يجب حلها. فالعملية الاقتصادية التي تؤدي إلى توليد شيء مادي ملموس ذو فائدة يتعارف عليها المجتمع، هي عملية إنتاجية لا يختلف فيها اثنان. فلا يعقل أن يختلف اثنان في كون عمليات إنتاج الطباشير و الخبز و السيارة عمليات إنتاجية. بينما الخلاف يظل قائماً حول تلك العمليات التي لا تؤدي إلى إنتاج مادي ملموس و هو ما يعرف بالخدمات. فعمل المعلم في المدرسة و الموظف في البلدية تختلف فيه الآراء باختلاف الانتماءات المذهبية و المدرسية. فبالنسبة للبعض عمل المعلم عمل منتج باعتباره نافع اجتماعياً و ثقافياً بينما يرى البعض أنه عمل غير منتج باعتباره لا يؤدي إلى توليد منافع مادية ملموسة في حين يرى آخرون أنه يمكن أن يكون إنتاجاً إذا كانت خدماته تسوق أو تكون قابلة للتسويق.

- تستخدم المحاسبة الوطنية منهجياً ثلاثة مفاهيم (12) للإنتاج هي :
- المفهوم الموسع للإنتاج "Notion élargie de la Production"،
 - المفهوم الضيق للإنتاج "Notion étroite de la Production"،
 - المفهوم السوقي للإنتاج "Notion marchande de la Production".

1.2.1- المفهوم الموسع للإنتاج

حسب هذا المفهوم، كل عملية تؤدي إلى منفعة مادية، روحية أو ثقافية تعتبر عملية

إنتاجية. يعتمد هذا المفهوم في أساسه النظري على نظرية القيمة المنفعة التي يناهز بها المذهب الليبرالي. و تتكون دائرة الإنتاج بحسب هذا المفهوم، عمليا، من جميع القطاعات و الفروع الاقتصادية. يأخذ بهذا المفهوم نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة لسنة 1968 (SCN-ONU) و المنقح سنة 1993.

2.2.1- المفهوم الضيق للإنتاج

حسب هذا المفهوم، العمليات الاقتصادية الإنتاجية هي تلك العمليات التي تؤدي إلى إنتاج مادي ملموس، أو تساعد على تحقيق هذا الإنتاج المادي كقيم تبادلية في السوق، مثل خدمات النقل و التخزين و التجارة. يعتمد هذا المفهوم في أساسه النظري على نظرية القيمة - العمل الماركسية.

و بناء على هذا المفهوم تتكون دائرة الإنتاج من قطاعات الإنتاج المادي و الخدمات المادية (النقل، التخزين، التجارة...). أما باقي الخدمات فتعتبر غير إنتاجية و تستبعد من هذه الدائرة. يأخذ بهذا المفهوم نظام محاسبة الناتج المادي للأمم المتحدة لسنة 1971، SCPM-ONU و الذي تأخذ بجوهره الدول الاشتراكية (13).

3.2.1- المفهوم السوقي للإنتاج

تكون العملية الاقتصادية حسب هذا المفهوم، إنتاجية إذا أدت إلى خلق أشياء اقتصادية تسوق أو تكون قابلة للتسويق. لا يعتمد هذا المفهوم على أي أساس نظري. و تتكون دائرة الإنتاج، بحسبه، من قطاعات الإنتاج المادي، و الخدمات الإنتاجية المادية (النقل، التجارة، التخزين، المواصلات...) و الخدمات الإنتاجية غير المادية و هي خدمات سوقية تقدم لقطاع العائلات مثل خدمات المسرح، المقاهي، الفنادق... الخ. يأخذ بهذا المفهوم نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (SCEA).

إن تعريف العمليات الاقتصادية الإنتاجية و منه دائرة الإنتاج في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية لا يركز على أية خلفية نظرية بل هو عبارة عن مؤشر تقني لخص قائمة من النشاطات الاقتصادية تأخذ كدائرة للإنتاج، و هو مؤشر كثيرا ما يتعداه نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية. هذا الأخير الذي كثيرا ما يخترق حدود مؤشراتته. فمثلا الهيئات المالية من بنوك و شركات التأمين و مصالح السكن (OPGI) تقدم خدمات سوقية و لكن هذا النظام يستبعدها من دائرة الإنتاج.

كما أنه تعريف لا يمكنه أن يعكس الواقع الاقتصادي الاجتماعي لبلد مثل الجزائر الذي يعتمد بنسبة كبيرة على الإنتاج بغرض الاستهلاك الذاتي "L'autoconsommation" الذي يشكل جزءا لا يستهان به في الإنتاج على المستوى الوطني. كذلك قطاع الإدارات العامة المستبعد من دائرة الإنتاج، يقدم في الحقيقة، بالإضافة إلى الخدمات العمومية، إنتاجا ماديا ملموسا مثل منتوجات المناجم و المقالع من رمل و حصى و وجبات غذائية للمطاعم المدرسية و مياه ففي سنة 1989 بلغت مبيعات الإدارات العامة من الماء الصالح للشرب ما يقارب 334 مليون دينار و بلغت مبيعاتها من حجر البناء و صلصال و رمل 1241,7 مليون دج (14) و هي قيمة معتبرة استبعدت من الإنتاج الكلي الخام و

منه من الدخل المحلي و الدخل الوطني رغم أنها سوقت.
إن الضعف المنهجي لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية في تحديد دائرة الإنتاج يرجع إلى عوامل عديدة أهمها غياب الأساس النظري لتعريف العمليات الإنتاجية فرغم أن الجزائر كانت، عند ظهور، هذا النظام المحاسبي في السبعينات تحاول نهج النظام الاشتراكي في تسيير المجتمع الجزائري على مستوى نصوصها الرسمية فإنها لم تعتمد هذا النهج كأساس نظري في تعريف العمليات الإنتاجية و من تحديد دائرة الإنتاج بل أكتفى هذا النظام بسرد قائمة (15) للعمليات الإنتاجية و هو أمر يعكس إلى حد بعيد الارتجالية في بناء نظام للمحاسبة الوطنية.

لنعد الآن إلى الرقم الخاص بالإنتاج الكلي الخام الخاص بالسنة المحاسبية 1996 الذي بلغ، كما أسلفنا، ما قيمته بملايين الدينارات (3.390.652,6) لنعطي القراءة الثانية لهذا الرقم، و التي يسمح بها المفهوم السوقي للإنتاج المعتمد في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية، الذي أنتج هذا الرقم، على النحو التالي :

1 - بلغ مجموع الإنتاج الخام للوحدات الاقتصادية المقيمة ما قيمته 3.390.652,6 (القراءة الأولى).

2 - هذا الإنتاج الخام تم إنتاجه داخل وحدات اقتصادية إنتاجية حسب المفهوم السوقي للإنتاج بمعنى تم داخل قطاع الإنتاج المادي (الصناعة، الزراعة... الخ) و قطاع الخدمات الإنتاجية المادية (المقل، التجارة، التخزين...) و قطاع الخدمات الإنتاجية غير المادية و المتمثلة في الخدمات السوقية المقدمة لقطاع العائلات (خدمات السينما و المسارح و خدمات الطب الخاص و الحمامة...).

و يستبعد هذا الرقم الإنتاج الخام الخاص بإنتاج السلع و الخدمات بغرض الاستهلاك الذاتي، و هي ظاهرة سائدة في الدول المتخلفة و منها الجزائر. كما يستبعد الخدمات السوقية للهيئات المالية و الإدارات العامة، و خدمات الشؤون العقارية و على رأسها الإيجارات. و كذلك يستبعد خدمات الخدم و إنتاج ربات البيوت لمختلف السلع و الخدمات السوقية مثل الخياطة و إنتاج العجائن بغرض تسويقها. أضف إلى هذا استبعاد إنتاج ما يسمى بالاقتصاد غير الرسمي الذي يشكل سمة رئيسية داخل الاقتصاد الوطني و واقع معاش يجب على نظام المحاسبة أن يعكسه في حساباته.

3.1- التحديد الزمني لمجال الملاحظة للمحاسبة الوطنية

بعد تحديد مجال الملاحظة تحديدا مكانيا أي حصر الوحدات الاقتصادية الداخلية، حسب المؤشرات المختلفة السالفة الذكر، ثم تحديد دائرة الإنتاج أي حصر الوحدات الاقتصادية، من بين الوحدات الداخلية، التي تعتبر عملياتها إنتاجية، يبقى على المحاسبة الوطنية أن تحدد زمن ملاحظتها للوحدات الاقتصادية و ما تقوم به من عمليات. هذا الزمن قد يكون لحظة و تكون بصدد محاسبة وطنية للثروة (للموجودات) "Comptabilité nationale en termes de Patrimoine". و قد يكون هذا الزمن فترة و تكون بصدد محاسبة وطنية للتغيرات (للتدفقات) (16) " Comptabilité nationale en termes de flux". يتطلب إعداد المحاسبة الوطنية للثروة التي تعكس موجودات

الاقتصاد الوطني في لحظة معينة جهدا كبيرا و إمكانيات مادية و تكنولوجية هائلة لحرصها يجب بموجبها حساب ما للاقتصاد الوطني من سلع في لحظة معينة تأخذ هذه السلع شكل سلع مصنعة و نصف مصنعة و موارد زراعية و ثروة غابية، باطنية و بحرية... الخ، و هو أمر جعل المحاسبين الوطنيين، خاصة في الدول المتخلفة، يتحاشون هذا النوع من المحاسبة، فبالإضافة إلى صعوبة حصر الثروة التي تتغير من لحظة لأخرى، تطرح إشكالية الفائدة التحليلية على المستوى الاقتصادي وراء هذا الحصر. و إن كان الاهتمام بمحاسبة الثروة هو حاليا من اهتمامات الدول المتقدمة، يعبر عن هذا الاهتمام نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة المنفح سنة 1993.

أما المحاسبة الوطنية حسب التيارات التي تعكس تدفق و تغير الثروة الوطنية خلال فترة زمنية معينة فتتطلب جهدا و إمكانيات مادية و تكنولوجية لا يستهان بها هي الأخرى، لكن تتبع تغير الثروة يكون في متناول التقنيات المحاسبية أحسن و أيسر من حساب الثروة. زيادة على هذا فإن الفائدة التحليلية تكمن ليس في معرفة ما لبلد من ثروة، لكن تكمن في اتجاه تغير هذه الثروة. لهذا فإن جل المحاسبات الوطنية هي محاسبات للتدفقات.

إن نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية هو نظام للمحاسبة الوطنية حسب التدفقات، يعتمد السنة المدنية كفترة لحساب مختلف التدفقات. و رغم أن الدول المتقدمة بدأت بحساب هذه التدفقات كل ثلاثي أو سداسي، فإن إنتاج نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية للمعطيات الكلية يتميز بالضآلة و عدم الانتظام. و مع هذا فإن هذا النظام أثرى بنك المعطيات الكلية حول الاقتصاد الجزائري بأنواع من الحسابات و الجداول و المجاميع الاقتصادية تعتبر بحق ركيزة لإقامة تحليلات اقتصادية حيث قام بإنتاج كم من المعطيات لسلسلة زمنية امتدت من بعد الاستقلال حتى سنة 1987 تمثلت في حسابات القطاعات المؤسساتية و الحسابات التجميعية للأمم و جداول اقتصادية إجمالية T.E.E و مجاميع اقتصادية. انقطع تدفق المعطيات بعد سنة 1987 و لم يعد ينتج نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية سوى بعض من المجاميع الاقتصادية، كما أنه لم ينتج منذ اعتماده في النصف الثاني من السبعينات من القرن الماضي سوى جدولين للمدخلات - المخرجات T.E.S هما جدولي 1979 و 1989. و من المفروض أن ينتج هذا الجدول بانتظام كل أربع سنوات إذ يستخدم في تحليل عملية الإنتاج و دراسة التشابكات بين فروع الاقتصاد الوطني كما له استخدامات واسعة كنموذج رياضي للتنبؤ. أضف إلى هذا إهمال نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية لبعض الجداول الذي أدرجها في هيكله المحاسبي و على رأسها جدول العمليات المالية " Tableau des opérations financières (T.O.F)" وهو جدول أساسي في تحليل عملية تمويل الاقتصاد الوطني.

من عرضنا لمجال الملاحظة للمحاسبة الوطنية عموما و عرض منهجية نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية في تحديد عناصر هذا المجال، نلاحظ أن البناء المنهجي لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية اتصف ببعض الثغرات و خروقات لمفاهيمه و تعريفاته بعد أن تبناها. حيث لوحظ اختراجه لمؤشر الإقامة الذي يعتمد عند بنائه لجدولي المدخلات - المخرجات لسنتي 1979 و 1989 باعتباره طريقة لتحديد

الاستهلاك النهائي للمقيمين و غير المقيمين لا تمت بأية صلة لمؤشر الإقامة. كما أخترق مفهوم السوق الذي يعتمد في تحديد دائرة الإنتاج، و ذلك باستبعاده لخدمات سوقية من هذه الدائرة، كخدمات الهيئات المالية و خدمات السكن و الشؤون العقارية و هي خدمات سوقية. كما تعدى المبدأ الذي يعتمد في التحديد الزمني لمجال ملاحظته بعدم وفائه في إعداد و نشر معطياته كل سنة مدنية الموافقة للسنة المحاسبية. أضف إلى هذه الملاحظات أن واقع هيكل الاقتصاد الجزائري و طريقة تسييره و محيطه الدولي لم يعد هو ذلك الواقع الذي كان سائدا في السبعينات أيام تبني نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية. فما يعرف بالاقتصاد غير الرسمي " L'économie non officielle " هو واقع معيش و جزء لا يستهان به من هذا الاقتصاد يقدم إنتاجا و قيمة مضافة. كل هذا يجعلنا و نحن في بداية الألفية الثالثة و القرن الحادي و العشرين، نرى أنه أن الأوان للتفكير في بناء نظام جديد للمحاسبة الوطنية في الجزائر يكون اللبنة الأولى لنشر ثقافة المعلومات و المعطيات الكلية بحيث تكون أداة للباحث الاقتصادي في بحثه، و للمحلل الاقتصادي في تحليلاته، و للإعلامي في تنوير مشاهديه و قرائه، و لصاحب القرار الاقتصادي في بناء سياسات اقتصادية و تهيئة خطط هادفة و ناجعة. و أول ما يجب عمله بصدد هذا البناء الجديد هو تعريف جديد لبعض عناصر مجال الملاحظة و بالضبط دائرة الإنتاج و تدقيق في بعضها الآخر لكونها هي المحدد، من جهة، لهوية الرقم المحاسبي، و من ثم قراءته قراءة صحيحة، كما سبق فعله مع الرقم الخاص بالإنتاج الكلي الخام للسنة 1996، و هي قراءة ذات أهمية بالغة يجب على المستخدم للأرقام المحاسبية فقها لكي يبني تحليلاته، بحثه أو قراراته بناء صحيحا. ذلك أن الأرقام المحاسبية ليست حيادية، حيث أن كل رقم يحوي في طياته منهجية صنعه كأى منتج اقتصادي آخر. و من جهة ثانية، تعتبر هذه العملية سابقة لتحديد بقية العناصر المنهجية الأخرى لبناء نظام للمحاسبة الوطنية.

المراجع

1. د. قذاح (معتصم بالله)، أ. الموازني (خالد) : التطورات الحديثة في النظم المعلوماتية. ندوة القاهرة حول مشكلات المعلومات و تدفقها لخدمة التخطيط و إتخاذ القرارات في الأقطار العربية. القاهرة 9-11 ماي 1994 تحت إشراف المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 205، دار طلاس للدراسة و الترجمة و النشر، دمشق.
2. United Nations : "A system of National Accounts", Studies in methods, Séries F, N° 2, Rev. 3, New York, 1968.
- United Nations : "Revised system of National Accounts : Draft chapters and Annexes", ST / STAT / SER.F / 2 / Rev. 4.
3. المنظمات الدولية التي ساهمت في تنقيح نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة لسنة (1968) SCN-ONU هي:
 - صندوق النقد الدولي .F.M.I.
 - الاتحاد الأوربي .U.E.
 - منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (O.C.D.E).
 - منظمة الأمم المتحدة (O.N.U).

- البنك الدولي.

- للمزيد راجع : FMI Bulletin ليوم 28 فيفري 1994 ص 29.

4. Ministère de la Planification et de l'Aménagement du Territoire (MPAT). Direction des Statistiques et de la Comptabilité Nationale (DSCN): Système des Comptes économiques algériens (SCEA), Nouveau système de comptabilité Nationale (Orientations), Avril 1979.
5. Labidi Mourad : "Comptabilité Nationale", Coédition OPU - EAP, p. 9, Alger 1982.
6. Akacem Kada, Sekheri Amar : "Le système des comptes économiques algériens (S.C.E.A), évaluation critique", CREAD, pp. 54, 86, 87, Alger 1986.
7. Akacem Kada : "Comptabilité Nationale, le système des comptes économiques algériens (S.C.E.A)", OPU, p. 23, Alger 1987.
8. Guyot F. : "Elément de macro-économie", Institut Français du pétrole, Edition Technip, p. 67, Paris 1979.
9. Guyot F. : "Elément de macro-économie", op. cit. p. 69.
10. Office National de Statistiques (O.N.S) : Collection Statistiques, n° 63 : Le tableau des Entrées - Sorties (T.E.S), 1989, pp. 7-8, Alger 1994.
11. Akacem Kada : "Comptabilité Nationale", S.C.E.A., op. cit. p. 335.
12. Guyot F. : "Elément de macro-économie", op. cit. pp. 29-31.
13. Nations Unies : "Principes de l'établissement de la balance de l'Economie nationale (SCPM)", Série F, n° 17, New York 1971.
14. O.N.S : Coll. Statistiques, n° 63, op. cit. Tableau annexe.
15. Akacem Kada, "S.C.E.A, évaluation critique", op. cit. p. 87.
16. Guyot F. : "Elément de macro-économie", op. cit. pp. 28-29. □